في عددها المذكور بأن معدل ما كانت تستورده اوروبا الغربية من كافة المصادر ، في الفترة المنصرمة من عام ١٩٧٣ قبل نشوء الازمة البترولية الناتجة عن سلاح النفط ، قد ارتفع الى حوالي ١٤ مليون برميل في اليوم (اي ما يعادل حوالي ٧٠٠ مليون طن سنويا) وكان حوالي عشرة ملايين برميل في اليوم من هذه الكمية يأتي من البلاد العربية في الخليج العربي وشمال افريقيا .

٢ ــ يتضح مما تقدم مدى اهمية نفطنا لاوروبا الغربية ومقدار اعتمادها عليه . فلو اننا قطعنا نفطنا كلية عن هذه المنطقة فانه لا توجد أية مصادر أخرى تكفي للتعويض عن الكميات الضخمة التي تستوردها منه ولذا فان مجاعة نفطية كانت لا بد وان تحل باوروبا (لا سيما بعد ان يستنفد مقدار المخزون من الاحتياطي لدى هذه البلدان وهو يتراوح ما بين احتياجات شهرين الى ثلاثة اشهر حسب كل بلد) ، ومثل هذه المجاعة كانت ستحل لو اننا خفضنا انتاجنا تخفيضا كبيرا بالشكل الذي لا يمكن للمصادر الاخرى التعويض عنه .

ومن الواضح ان مثل هذه المجاعة النفطية لو حدثت لكان من شأنها ان تخلق اضطرابا كبيرا في الاقتصاد الوطني لهذه البلدان وتلحق به اضرارا بالغة وخطرا محققا كما كانت ستكون ذات آثار ضخمة على نشاطها الصناعي ومرافق الحياة فيها وتطورها الاقتصادي العام .

٣ ــ عندما أعلنت قراراتنا النفطية في ١٧ اكتوبر الماضي وتضمنت تخفيضا مبدئيا لا يقل عن ٥ ٪ من انتاجنا (من التخفيض الفعلي بدأ بما لا يقل عن عشرة بالمائة) على أن تزايد نسبة التخفيض بمعدل ٥ ٪ كل شهر وان يتواصل ذلك حتى يتم الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ــ عندما أعلن ذلك حدث نوع من الذعر في الاوساط الغربية المسؤولة لا خوفا من نسبة الخمسة بالمائة او العشرة بالمائة البادئة وتأثيرها الفوري وانما خوفا من مواصلة هذا التخفيض أشهرا طويلة في المستقبل وما ستصل اليه نسبة التخفيض حينذاك (وقد صرح الشيخ أحمد زكي يماني في تلك الفترة بأن بلاده مستعدة ان تواصل تخفيض انتاجها الى نسبة ٨٠ ٪ منه) . ولقد ازداد هذا الذعر عندما رفعت نسبة التخفيض ، في ٤ نوفمبر الماضي ، الى ٢٥ ٪ مع مواصلة التخفيض بنسبة ٥ ٪ كل شهر بعد ذلك حتى تتحقق الاهداف المرسومة .

ومن الجدير ذكره هنا ان اوروبا الغربية بدأت باتخاذ اجراءات التقشف قبل ان تكون اجراءات التخفيض (بنسبها المبدئية القليلة : ٥ ٪ او ١٠ ٪) قد بدأت تحدث آثارها الفعلية ففي ١٧ اكتوبر عندما أعلن قرار التخفيض كانت الناقلات في عرض البحر وقد انطلقت من موانئنا تحمل نفطنا لاوروبا وهذه الناقلات تحتاج لمدة شهر للوصول الى موانيء اوروبا، ولذا فان التأثير الفعلي للتخفيض لم يكن ليحدث قبل مرور شهر على الاقل في اواخر نوفمبر او بداية ديسمبر بينما بدأنا نسمع عن اتخاذ اجراءات التقشف منذ اواخر اكتوبر . ثم أن اوروبا الغربية لديها احتياطي مخزون من النفط يكفي لاستهلاك شهرين او ثلاثة ، حسب مختلف البلدان اي ان كمية تتراوح بين ١٢٠ و١٨٠ مليون طن (على اساس معدل الاستهلاك البالغ ١٤ مليون برميل يوميا او ٧٠٠ مليون طن سنويا). وفرنسا وحدها لديها احتياطي يبلغ حوالي ٣٠ مليون(١٥) ومن الواضح ان هذا الاحتياطي المخزون كان يكفي لسد النقص في الواردات لا سيما في تلك المرحلة الاولى دون اتخاذ أية اجراءات تقشفية .

٤ ــ كان من الممكن اذن لبلدان اوروبا الغربية ان تتلافى النقص الفعلي المتأتي من